

تصحيح مظاهر الانحراف في فهم الحديث الشريف
حديثُ رسول الله ﷺ: [اختلاف أمتي رحمة] مَوْضُوعاً
دراسة تحقيقية في ضوء المنهج التحليلي

المدرس دكتور

مصطفى صالح مهدي

جامعة القادسية- كلية التربية

Mustafa.salih@qu.edu.iq

Correct the deviation in understanding the hadith
The hadeeth of the Messenger of Allah: [the difference of
my nation is mercy] subject Investigative study in light of
the analytical method

Lecturer Doctor

Mustafa Saleh Mahdi

University of Qadisiyah / College of Education

Mustafa.salih@qu.edu.iq

المُلخَص :

إن من أعظم الظواهر وأكبر النعم التي تفضل الله بها على الوجود هي مسألة الاختلاف في صور الحياة والألوان والأشكال والهيآت والصناعات وغيرها، ولعل أعظم صور الاختلاف ما يقع بين البشر، وتحدياً في أفكارهم، لكن دون أن يصل إلى مرحلة ومرتبة الخلاف فيقلب نقمة على البشر، فما كان من هذه الدراسة إلا أن وقَّفت على إبراز نصٍّ تاريخيٍّ رواه عن النبي محمد ﷺ في تعيين فضل الاختلاف بين الناس في مجالات الحياة دونما أن يتعدى إلى الاختلاف في الفكر الواحد وصولاً إلى الخلاف المذموم، كما تناول هذا البحث دراسة سند الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ، من جهة التحقيق في رجالاته، والوقوف على توصيفاتهم عند علماء الجرح والتعديل، كما سعى البحث جاهداً في استنطاق متن الحديث، والوقوف على دلالاته؛ ومعرفة مدى انسجامه مع الواقع؛ بغية الإفادة والاستفادة منه، كما حاول البحث تصحيح فهم العاقلة لمعنى الاختلاف، بعد الوقوف على بيان معناه، وابتعاده عن معنى الخلاف.

وكان من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة (وهي الخاتمة): أن حديث (اختلاف أمتي رحمة) قد ورد عن رسول الله محمد ﷺ في مصادر الجمهور مرسلًا بلا إسناد، في حين كان له إسناد في أحاديث الشيعة الإمامية، فقد ظهر أن هذا الحديث الكلمات المفتاحية: رسول الله ﷺ، الإمام الصادق عليه السلام، الاختلاف، النص الحديثي، اختلاف أمتي رحمة، الخطأ، الفهم، خلاف.

Abstract:

One of the greatest phenomena and the greatest blessings favored by God to exist is the question of difference in the images of life, colors, shapes, bodies, industries and others, and perhaps the greatest forms of difference between human beings, and a challenge in their ideas, but without reaching the stage and the rank of the dispute turn over curse It was from this study, but it stood on the most prominent historical narrative narrative narrated from the Prophet Muhammad in determining the virtue of the difference between people in the areas of life without exceeding the difference in one thought to reach the offended conflict, as discussed in this research Studying the prophet 's hadith on the Messenger of Allah, in terms of investigating the And sought to find their descriptions when scientists wound and amendment, also sought to strive hard in the interrogation of the body of the hadeeth, and find out its implications; and know the extent of harmony with reality; Its meaning, and its distance from the meaning of the dispute.

Keywords: Messenger of Allah, Imam Sadiq, difference, Hadith text, difference of my nation mercy, error, understanding, disagreement.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على اشرف الأولين والآخرين، محمد بن عبد الله، وعلى آله الطيبين الطاهرين. أما بعد:

فان من ابرز المخاطر التي يتعرض لها الاسلام في عصرنا الحالي، هي التوظيفات الخاطئة للنصوص الشرعية من جهة المصاديق تارة، ومن جهة المفاهيم لها تارة اخرى- خصوصاً الحديث الشريف-، الذي آل فهمه الخاطئ الى ان تنجر هذه الامة إلى مهاوي الانكسار، والشعور بالاحباط، وتحديد فئة المسلمين الذين يعيشون في البلدان غير الإسلامية، وكذلك شبابنا المسلم الذي انخدع بالمظاهر والمفاهيم التي يطلقها اعداء الاسلام ضد تعاليمه واحكامه، كل هذا كان من شأنه جعل العالم الاسلامي يعيش في دوامة يشيب فيها الصغير، ويهرم فيها الكبير، ويتيه فيها الحيران، وهذا هو عين الألم الذي يشعر به المسلم الآن في القرن الواحد والعشرين.

ولخطورة واهمية هذا الامر تبنى هذا البحث الخوض في بعض أشكال الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية (الحديث الشريف انموذجاً)؛ محاولة في قراءة علة ذلك الفهم الخاطئ من جوانب عديدة، وكيف يمكن معالجته والحد منه، فالفهم المغلوط للنصوص الحديثية اصبح ينتج آثاراً سلبية على الواقع الاسلامي لا يحمد عقباها، ولا يحذر اضرارها، فتقتيل الابرياء، وتهجير الضعفاء هو احد الأمور المترتب عليها اليوم.

فهذه الدراسة تقوم على قراءة مظاهر الانحراف في فهم الحديث الشريف على ضوء التطبيقات الشرعية، بمعنى ان البحث يقوم على رصد مظاهر الانحراف في فهم الحديث الشريف ثم يعمد إلى تصحيحها على ضوء معطيات روايات السنة المطهرة (١)، لذا يركز هذا البحث على أمر و يهدف إلى قضية، فهو يركز على الإرث الروائي، الذي ورد فيه سوء فهم لظاهر كلام المعصوم أولاً وبالذات، ثم يهدف إلى دراسة تصحيحية للفهم الخاطئ الذي صدر من الراوي أو السامع أو السائل أو الحاكي بما يتعد عن الجانب السلبي نحو الجانب الايجابي.

لذلك ارتأ البحث ان تنهض هذه الدراسة على منحيتين: المنحى الأول: تصحيح المعصومين- الائمة الاثنا عشر- عليهم السلام الفهم الخاطئ الواقع في الحديث الشريف من خلال

السنة المطهرة، والمنحى الثاني: تصحيح الباحث للفهم الخاطئ للحديث الشريف من خلال المقارنة والمقاربة بالروايات أو الأفكار الأخرى، وهو ما يسمى بقواعد تفسير الحديث الشريف التي نعتبرها الأداة الفاحصة والحامية للحديث الشريف من الانجرار تحت وطأة الفهم الخاطئ من جهة المفهوم.

إن أهمية هذا الموضوع يتأتى من كونه مرآة عاكسة عن تراث النبي محمد ﷺ، ولعل واحدة من الجوانب التي سوف يسلط البحث الضوء عليها هي الأحاديث التي تخص سيرته السمحاء ﷺ، من جهة التحقيق في سندها، والإفادة من متنها، ومعرفة دلالتها، وهلم جرا.

اضف الى ذلك ان أهمية البحث هنا تنبع من امرين:

أولهما: ان هذا الموضوع يقوم على الحديث الشريف، والحديث يُعدُّ مَعْلَمَ من معالم الفكر الاسلامي؛ باعتبار انه تفرد به من دون سائر الاديان السماوية - خصوصا من جهة ان الحديث الشريف شمولي لاحكام الحياة العامة - فالخوض فيه يعد نعمة كبيرة لطلبة الشريعة والعلوم الإسلامية والانسانية والعلمية على حد سواء.

ثانيهما: إن الحديث الشريف له علاقة بالمجتمع من جهتين، أحدهما: إن الحديث يمتاز بمحاكاته للواقع من جهة اعتباره وسيلة -في غاية الاهمية - من وسائل كشف الحكم الشرعي، إذ إن هذا المصطلح تكون عليه مدار الكثير من احكام الشريعة، وبه يُعرف الحلال والحرام، والوجهة الأخرى: محاكاة الواقع له، باعتباره منهلاً رويّاً يستسقي وينهل منه علماء الفقه، والعقيدة، والاخلاق، والاصول، والفلسفة، والتفسير، والحديث بكل أقسامه (علم الرجال، علم مختلف الحديث، علم الرواية، علم الدراية، مناهج المحدثين)، واغلب الباحثين. مما يستلزم التروي في فهم الضوابط والمعايير اللازمة توافرها في الحديث الشريف؛ كي يتقوّم على أسس ومبادئ صحيحة، تضمن سلامة الشرح والفتوى والاعتقاد والتطبيق الذي يقوم على ذلك الحديث.

ان ما تهدف إليه هذه الدراسة: هو إمادة اللثام عن حقيقة أن فهم السنة المطهرة ليس باباً مشروعاً، أو حمى مباحاً لكل منتسب إلى العلم؛ فضلاً عن متعالم، وأبعد من

ذلك صاحب هوى يفسر السنة بهواه في شبهة، أو شهوة أو قناعة شخصية وانما يجب ان يكون الكلام في الحديث الشريف عن وعي وعلم رصينين، فلا يؤخذ بالحديث الا بعد دراسة فاحصة شاملة للسند وللمتن.

كما تهدف الى تقديم مادة علمية محققة بخصوص هذا الحديث، ليسهل على الباحثين الرجوع إليها والاستشهاد بها.

خطة البحث: بعد أن استوى هذا المجهود العلمي على ساقه في دراسة هذا الحديث، أن له أن يقدم نفسه متواضعا في مقدمة وتمهيد وأساسيات المنهج الحديثي من جهة دراسة نموذج البحث الذي يقوم على بيان معنى الرواية، و دراسة السند المتقدم وأحوال الرواة، ومعرفة التقييم الرجالي للحديث، والوقوف على الحكم الدراياتي للرواية، ثم أخيرا ذكر الخاتمة بالعربي والانكليزي.

ولعل من ابرز المصادر التي قام عليها البحث هي، كتاب الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، علل الشرائع، وكتاب الشيخ النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)، رجال النجاشي، وغيرها من الكتب المهمة في بابها.

وان من أكثر الصعوبات التي واجهت البحث هي اختلاف علماء الرجال في تعيين صفات الرجالين مما استلزم البحث أكثر فأكثر لمعرفة الجمهور الأكبر الذي يؤثق أو يضعف الراوي المختلّف فيه، وغيرها.

تمهيد

إنّ التمهيد يتناول فيه ما يصلح أن يكون مدخلا للبحث، إذ يتعرض-التمهيد- إلى التعريف بمفاهيم المصطلحات التي تخص هذه الدراسة؛ تجنباً من الوقوع في الغموض، ولأجل ذلك ارتأينا أن نجعل هذا التمهيد يُبنى على التعريف بالمصطلحات الآتية:

أولا - مفهوم الانحراف في اللغة والاصطلاح

١- الانحراف لغة:

إن معنى الانحراف في معاجم اللغة يعني: الميل والعدول والمجانبة (٢).

٢- الانحراف اصطلاحا:

ان معنى الانحراف في الاصطلاح، يعني: مجانبة الفطرة السليمة واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينيا، أو الخضوع والاستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود (٣)، وقيل

الانحراف اصطلاحاً: "هو الميل عن الشيء والعدول إلى جانبه، ويطلق في العلوم الطبيعية على الشذوذ عن الخط السوي كإنحراف أحد أعضاء الجسم عن القيام بوظيفته الطبيعية أو انحراف إحدى الظواهر عن قانونها العام" (٤). والمراد بالانحراف في البحث هو ترك الحق، والعدول عنه، ومجانبة الصواب؛ لجهل أو عناد.

ثانياً- مفهوم الاختلاف في اللغة والاصطلاح

١-الاختلاف لغة:

ان الاختلاف، هو: "افتعال من الخلف، وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور" (٥). كما ورد في مصادر اللغة ان قولك: أختلف إلى المكان، تردد، أي جاء المرة بعد الأخرى.

والاختلاف: مصدر مشتق من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة والتاء (اختلف) أي على وزن "افتعل"، وعلى هذا النحو يقال: اختلف يختلف اختلافاً.

والخلاف والاختلاف في أصول اللغة: تعني ضد الاتفاق، وهو أعم من الضد، قال الأصفهاني: الخلاف: أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين (٦). وخذ على هذا مثلاً: السواد والبياض ضدان ومختلفان، أما الابيض والاحمر فمختلفان وليسوا ضدين، والخلاف أعم من الضدية؛ لأنه يحمل معنى الضدية، ومعنى المغايرة مع عدم الضدية (٧). وكما يقال: هذا خلاف وليس اختلافاً. بمعنى ان خلافه هذا ليس مبني على دليل بل هو مكابرة أو عناد او خروج عن الحق بقصد أو ما قارب ذلك.

٢- الاختلاف اصطلاحاً:

يراد بالاختلاف في الاصطلاح هو: "أن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر" (٨)، أو هو: "منازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق أو لإبطال باطل" (٩)، والمسائل الخلافية في الشريعة هي: "المسائل الفقهية التي لم يتفق عليها من يعتد بخلافه من العلماء" (١٠). وهنا يمكن القول بأن الاختلاف يراد به مطلق المغايرة، في الرأي، أو القول، أو الموقف أو الحالة بين الأشياء أو الأشخاص.

ثالثاً- الفرق بين الاختلاف والخلاف

ومن باب الإفادة اشير الى معنى قد يرد في الذهن وهو الفرق بين الاختلاف والخلاف، إذ الاصل انه لا يوجد فرقاً بين الخلاف والاختلاف، بل هما لفظان مترادفان، ومن العلماء من يفرق بينهما. وما اميل اليه أن التفريق بين الاختلاف والخلاف وعدم التفريق بينهما مجرد اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقال. والذي عليه عمل جمهور الفقهاء في مصنفاتهم من عدم التفريق بينهما، فإنهم يستعملون أحدهما مكان اللفظ الآخر.

فالخلاف: مصدر مشتق من الفعل الثلاثي المزيد بالألف (خالف) أي على وزن "فاعل" .. والاختلاف: مصدر مشتق من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة والتاء (اختلف) أي على وزن "افتعل"، وعلى هذا النحو يقال: خالف يخالف خلافاً ومخالفة، واختلف يختلف اختلافاً.

وعلى من قال بالتفريق سوف نذكر هنا بعض الفوارق بين الخلاف والاختلاف من جهة الاصطلاح كما نقل الكفوي في كلياته، وهي تلخص بالآتي:

١. الاختلاف: ما اتحد فيه القصد، واختلف في الوصول إليه، و(الخلاف): يختلف فيه القصد مع الطريق الموصل إليه، أي: الاختلاف في عين العلماء هو اتفاق على المقصد واختلاف على طريقة الوصول إليه الا انه يستند إلى دليل، أما الخلاف فهو في ظاهره اختلاف في المقصد والطريق الموصل إليه ولا يستند إلى دليل.
٢. الاختلاف: ما يستند إلى دليل، بينما (الخلاف): لا يستند إلى دليل.
٣. الاختلاف: من آثار الرحمة، بينما (الخلاف): من آثار البدعة.
٤. الاختلاف: لو حكم به القاضي لا يجوز فسخه من غيره، بينما (الخلاف): يجوز فسخه. وخلاصة قوله: إنه إذا جرى الخلاف فيما يسوغ سمي اختلافاً، وإن جرى فيما لا يسوغ سمي خلافاً (١١).

علما يقال ان التفريق بين الخلاف والاختلاف بهذا الاصطلاح الذي ذكره أبو البقاء الكفوي وغيره، لا تستند إلى دليل لغوي، ولا إلى اصطلاح فقهي، فالخلاف والاختلاف في اللغة ضد الاتفاق، فهما بمعنى واحد، ومادتهما واحدة. فالتعبير بكلمة (الخلاف) مرتبط باعتبار معين، والتعبير بكلمة (الاختلاف) مرتبط باعتبار آخر معين، والاعتباران

معاً يكونان صورة واحدة، هي المعنى العام للخلاف والاختلاف، ولهذا لا تجد فرقاً بينهما في استعمال الفقهاء" (١٢).

على اعتبار ان مصطلحي الخلاف والاختلاف يصبان في مورد واحد وينبعان من العين ذاتها، فأنت تقول للشخص تارة: (اختلف معك في الرأي)، وتارة تقول له: (أخالفك الرأي). وكلاهما صحيح من جهة الاستعمال، لكن من باب: (لا مشاحة في الاصطلاح) يمكن التمييز بينهما بما مر ذكره.

حقيقة الفهم المغلوط للحديث الشريف وموقف الشريعة منه

تعود مسألة الفهم المغلوط والخطأ للحديث الشريف ومعالجته إلى زمان رسول الله محمد ﷺ وأهل بيته الأطهار ﷺ وأصحابه الأبرار، اذ تحتم علينا في هذا المبحث ان نعرض بعض الروايات التي وقف النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ منها، موقف النصح والإرشاد والتصحيح على حد سواء.

ولعل من المناسب هنا ان نستعرض بعض الاحداث التي تتضمن وقائعا وقف رسول الله ﷺ منها موقف المصحح، فقد روى الحاكم النيسابوري في المستدرک في کتاب العتق، بإسناده عن عروة بن الزبير انه قال: بلغ عائشة ان اباهريرة يقول: إن رسول الله ﷺ قال: " لان اقنع بسوط في سبيل الله أحب الي من ان اعتق ولد الزنى " وان رسول الله ﷺ قال " ولد الزنى شر الثلاثة "، وانه قال: " الميت يعذب ببكاء الحي ". هنا قالت عائشة: رحم الله اباهريرة، أساء سمعاً فأساء إجابة، أما قوله: " لان اقنع بسوط في سبيل الله أحب الي من أن اعتق ولد الزنى " فأنها لما نزلت " فلا اقتحم العقبة وما إدراك ما العقبة فك رقبة "، قيل: يا رسول الله، ما عندنا مانعتق، إلا ان احدنا له الجارية السوداء، تخدمه وتسعى عليه فلو أمرناهن، فزنین، فجئن بأولاد فاعتقناهم".....- ثم- قال رسول الله: " لان اقنع بسوط في سبيل الله، أحب الي من أن أمر بالزنى، ثم اعتق الولد " (١٣).

وإما قوله: " ولد الزنى شر الثلاثة " فلم يكن الحديث على هذا، إنما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله ﷺ، فقال: " من يعذرني من فلان؟"، قيل: يا رسول الله، إنه مع ما به ولد زنى، فقال: " هو شر الثلاثة " والله تعالى يقول: ﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (١٤).

وإما قوله: "إن الميت يعذب ببكاء الحي" فلم يكن الحديث على هذا، ولكن رسول الله ﷺ مرّ بدار رجل من اليهود، قد مات، وأهله يبكون عليه، فقال: "أنهم يبكون عليه وإنه ليعذب" والله يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (١٥).

وفي إطار ذات الموضوع نرى عائشة تنتقد عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر، وتنتقد المغيرة بن شعبه؛ لروايتهم وإخبارهم عن رسول الله ﷺ حديث: الميت يعذب ببكاء أهله عليه... فقالت: يرحم الله عمر، لا والله ما حدث رسول الله ﷺ "إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ولكنه قال: (إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه) ثم قالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (١٦)، وروي أن ابن عباس عند ذلك: (والله أضحك وأبكى) (١٧) أي أراد أن الأبكاء لو كان من الله سبحانه وتعالى، فلماذا يعذب الميت ببكاء أهله عليه؟! (١٨). وغيرها من الأمثلة.

أما أهل بيت النبي محمد ﷺ فانهم قد واجهوا وجابهوا هذه الظاهرة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة مواجهة صريحة، فتارة نجدهم يصححون لمن اشتبه عليهم القول -معنا ودلالة- حين سماعهم للحديث عنهم ﷺ، وخير دليل على ذلك ما جاء في الاثر المعتبر عن سعد بن عبد الله (١٩)، قال: حدثنا محمد بن الحسين (٢٠)، قال: حدثني أبو حفص محمد بن خالد (٢١)، عن أخيه سفيان بن خالد (٢٢)، قال: قال أبو عبد الله ﷺ: "يا سفيان، إياك والرئاسة! فما طلبها أحد إلا هلك" فقلت له: جعلت فداك ﴿قد﴾ هلكنا إذا، ليس أحد منا إلا وهو يجب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه، فقال: "ليس حيث تذهب إليه، إنما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجة، فتصدق في كل ما قال، وتدعو الناس إلى قوله" (٢٣).

ف نجد هنا أن الإمام الصادق ﷺ قد اوقف الراوي على خطئه في تفسير الحديث، الذي هو بالاصالة قام على فهم الراوي الخاطئ لما سمعه من المعصوم ﷺ، مما يظهر هنا أن الراوي قد فهم الحديث فهماً خاطئاً، فعظم في نفسه تفسيره (شرحه) للحديث، أي وجد استحالة أو صعوبة تقبل معنى الحديث، فضلاً عن الحديث نفسه بعد فهمه المغلوط له. وهنا ننوه إلى امرين بخصوص علة الفهم المغلوط للكلام:

الاول- قلة ثقافة الراوي: أحيانا يُعذر المفسر(الشارح) على سوء فهمه للنص؛ لانه لا يستطيع ان يحيط بعلم المعصوم ومراداته التي يريدها من كلامه في بعض الاحيان، وان كان ذلك المفسر من اهل العلم، وحينها يجب على ذلك المفسر او من يريد ان يصدر نفسه للتفسير الرجوع لاهل العلم الذين خصهم الله بكتابه وأتمنهم على علمه واحكامه، وعلى هذا يؤثم من لم يرجع لأؤلئك العلماء الامناء في تفسير النصوص الشرعية. كما هو حال رجوع العلماء العاملين لاهل البيت عليهم السلام في تفسير القرآن الكريم، وشرح الحديث العظيم..... فهنا يظهر ان الشارح هو عالم لكنه فوقه من هو اعلم منه، فيجب على ذلك الشارح ان يرجع الى الاعلم.

الثاني- سوء فهم الراوي: احيانا لا يعذر المفسر على تفسيره الخاطئ؛ لسوء فهمه للنص؛ وذلك لانه فاقد لاجديات فهم الدين الاسلامي، ومع ذلك يُصدر نفسه للفتيا في شرع الله عز وجل وهذا هو البلاء العظيم الذي ابتليت به الامة الاسلامية منذ قرون طويلة وحتى قرننا الحالي، مما يجعل هذا السبب هو عين قيام هذا البحث.... وهنا يظهر ان الشارح للحديث هو ليس عالما، وانما متعالم على العلم وهو البلاء الذي نمر به في عصورنا الآتية.

وهنا يظهر ان أولئك المتصدين للفتيا انما هم فاقدون الأهلية لفهم احكام الشريعة السماوية فيخطئون في التفسير، مما يجعلهم خطراً حقيقياً على الاسلام والمسلمين. وتارة اخرى تجد المعصوم عليه السلام يصحح فهم الناس لمنطوق الكلمة الظاهر إلى المراد الالهي ومصادقه الذي عناه، أو مراد المعصوم- القيم على الاسلام كتابا وسنة- لا ما فهمه الناس، فقد جاء بالخبر عن أحمد بن محمد السيارى في كتاب القراءات عن محمد بن الجمهور عن غيره يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، في قوله عز وجل: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (٢٤) قال: "من رأيت من الشعراء! إنما عنى بهذا الفقهاء الذين يشعرون قلوب الناس الباطل، وهم الشعراء الذين يتبعون" (٢٥).

وايضا بهذا المعنى جاء في تفسير علي بن إبراهيم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾، قال: قال أبو جعفر عليه السلام نزلت في الذين غيروا دين الله وخالفوا امر الله

هل رأيتم شاعرا قط تبعه أحد أما عنى بذلك الذين وضعوا ديننا بآرائهم فتبعهم على ذلك الناس" (٢٦)، وروى العياشي في تفسير هذه الآية بالاسناد عن أبي عبد الله عليه السلام قال هم قوم تعلموا وتفقهوا بغير علم فضلوا وأضلوا" (٢٧). والجميل في هذه الآية من جهة تأكيد معناها من عدم قصدها ومرادها للشاعر الحقيقي ان تكملت سياق هذه الآية تدل على صحة تفسير الامامين الباقر والصادق لها، فقد قال تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (٣٤) ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ (٣٥) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿الشُّعْرَاءُ. والله اعلم.

لذا تجد المعصوم قد عانى الأمرين من سوء فهم الناس للدين والشريعة الإسلامية. لهذا فهو يدعو إلى عدم التسرع في فهم النص، بل يلزمهم الرجوع إليه في فهمه، لانه - الفهم المغلوط والخاطئ - قد يؤدي بالسامع إلى التهلكة، فقد ذكر ابن حجر عن القرطبي في معنى قول النبي ﷺ قال: "لا تبادروا أهل الكتاب بالسلام فإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه" (٢٨) اي لا تنتحوا لهم عن الطريق الضيق إكراما لهم واحتراما وعلى هذا فتكون هذه الجملة مناسبة... ﴿للمعاني المتقدمة﴾ وليس المعنى - كما يظهر أو يفهم - إذا لقيتموهم في طريق واسع فالجؤهم إلى حرفه حتى يضيق عليهم لان ذلك أذى لهم وقد نهينا عن أذاهم بغير سبب" (٢٩).

بل تجد معاناة المعصوم ظاهرة في فهم الناس الخاطئ للحديث الشريف وذلك من خلال الرواية الآتية: فقد جاء عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قوله: "إني لأحدث الرجل الحديث وأنهاء عن الجدال والمراء في دين الله، وأنهاء عن القياس، فيخرج من عندي فيؤول حديثي على غير تأويله" (٣٠).

وهناك ردع آخر من المعصومين عليه السلام لفهم الناس الخاطئ فيما يخص احاديث النبي ﷺ، فقد جاء في الخبر عن علي بن أحمد بن موسى، قال: حدثنا محمد بن هارون الصوفي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى أبو تراب الروياني، عن عبد العظيم ابن عبد الله الحسني، عن إبراهيم بن أبي محمد، قال: قلت للإمام الرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، ما تقول في الحديث الذي يرويه الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا؟ فقال عليه السلام: "لعن الله المحرفين الكلم عن مواضعه، والله

ما قال رسول الله ﷺ كذلك، إنما قال ﷺ: إن الله تبارك وتعالى ينزل ملكا إلى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الأخير، وليلة الجمعة في أول الليل، فيأمره فينادي: هل من سائل فأعطيه؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ يا طالب الخير أقبل، يا طالب الشر أقصر، فلا يزال ينادي بذلك حتى يطلع الفجر، فإذا طلع الفجر عاد إلى محله من ملكوت السماء، حدثني بذلك أبي، عن جدي، عن آبائه، عن رسول الله ﷺ " (٣١). فقد نفى الإمام الكذب على الرسول ﷺ ونزهه الباري عن التجسيم والحلول، وصحح الحديث وأسنده عن آبائه الأئمة الميامين إلى رسول الله ﷺ، إن موارد التصحيح التي ذكرها أئمة أهل البيت (عليه السلام) تؤلف بمجموعها أحد الأدوات المهمة لفهم المراد من الحديث الشريف وبيانه، وتضع أساس قاعدة دفع الخطأ والوهم والاشتباه والتدليس والتحريف عن الحديث " (٣٢).

فيظهر هنا ان المعصوم (عليه السلام) يحاول ان يستنطق عقول السائلين قبل استنطاقهم لفهمهم ظواهر النص، فقد يكون فهم ناتج عن تزوير الحديث أو تحريف الحديث أو يتوقف على مستوى وعي الراوي أو السامع أو القارئ أو الفاهم، فالإمام يصحح ما وهم فيه الراوي، مستدلا على ذلك بما يتناسب والعقل والمنطق والحكمة وينسجم معها. هذا على مستوى الطبقة المتوسطة والطبقة العامية من الناس.

أما على مستوى طبقة العلماء، فان المعصوم (عليه السلام) الزم العلماء الحجة بان فهمهم للدين ناقص ان لم يكن مرجعهم إلى الاصول الصحيحة الصريحة، التي وجبت من الله على كل عالم تصدى لمقام الفهم للدين والفتيا فيه، فقد ظهر من خلال النصوص الروائية ان هنالك فهم خاطئ من علماء المسلمين، مفاده انهم لا يرجعون للاصول الاصلية مما يستلزم الوقوع في الخطأ، اذ ورد في كتاب دعائم الاسلام ان الامام الصادق قال لأبي حنيفة: " يا نعمان، ما الذي تعتمد عليه فيما لا تجد فيه نصا من كتاب الله، ولا خيرا عن رسول الله ﷺ؟ " قال: أقيسه على ما وجدت من ذلك، قال له: " إن أول من قاس إبليس فأخطأ، إذ أمره الله بالسجود لآدم فقال: ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ الاعراف، ١٢. فرأى أن النار أشرف عنصرا من الطين، فخلده ذلك في العذاب المهين، أي نعمان، أيهما أظهر المنى أو البول؟ " فقال: المنى، قال: " فان الله قد جعل في

البول الوضوء، وفي المنى الغسل، ولو كان على القياس، لكان الغسل في البول، وأيهما أعظم عند الله، الزنى أم قتل النفس؟ "قال: قتل النفس، قال: "فقد جعل الله في قتل النفس شاهدين، وفي الزنى أربعة، ولو كان بالقياس لكان الأربعة ﴿الشهداء﴾ في القتل ﴿لأنه أعظم﴾: وأيهما أعظم عند الله، الصلاة أم الصوم؟ "قال: الصلاة، قال: "فقد أمر رسول الله ﷺ الحائض أن تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة، ولو كان على القياس لكان الواجب أن تقضي الصلاة، فاتق الله يا نعمان ولا تقس، فانا نقف غدا نحن وأنت ومن خالفنا بين يدي الله، فيسألنا عن قولنا ويسألكم عن قولكم، فنقول نحن: قلنا: قال الله وقال رسوله، وتقول أنت وأصحابك: رأينا وقسنا، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء" (٣٣).

من هنا يظهر موقف اهل البيت عليهم السلام من الفهم المغلوط والخاطئ للحديث الشريف موقف الرادع والزاجر والمصحح والمرشد الى تلافيه وعدم الوقوع فيه، من خلال دعوتهم للمفسرين في الرجوع الى اهل العلم الذين جعلهم الله وكلاء على خلقه وشرعه، بالاضافة الى موقفهم عليهم السلام المحذر والمُنذر لمن يتجاوز ضوابط التفسير للنصوص الشرعية، وايضا كان موقفهم عليهم السلام موقف الهادي والمرشد لمن ضل الطريق وكذلك موقفهم موقف الخصم الذي سيكون حجة يوم القيامة على من فسر النص الشرعي بهواه.

قبل الخوض في دراسة الحديث:

مما لا يخفى على المتمرسين في مقام الحديث الشريف ان كلام المعصوم عليه السلام ليس بلين فيعصر، ولا يبابس فيكسر، وانما هو ذو مراتب، ولعل من اروع ما سمعت وقرأت ووقفت عليه من روائع المعصومين هو كلام للامام علي بن ابي طالب عليه السلام نقله الشيخ الكليني في كتابه الكافي - وهو من اهم الكتب الحديثية المعتبرة اليوم -، اذ يقول الامام علي عليه السلام: "قد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان: كلام عام وكلام خاص مثل القرآن، وقال الله تعالى في كتابه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ الحشر، ٧. فيشتبه على من لا يعرف ولم يدر عنى الله به ورسوله ﷺ. ليس كل

أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله عن الشيء فيفهم..."(٣٤). والحق ان هذا الحديث لا تلويح فيه ولا تلميح وانما يظهر دلالة واضحة المعالم لمن كان له قلب. وكذلك ما ورد عن ابن حازم، قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب ثم يبيئك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان. قال: قلت: فأخبرني عن أصحاب رسول الله ﷺ صدقوا على محمد ﷺ أم كذبوا؟ - وهنا نجد الامام الصادق ﷺ - قال: بل صدقوا. قلت: فما بالهم اختلفوا. فقال: أما تعلم أن الرجل كان يأتي رسول الله ﷺ فيسأله عن المسألة فيجيبه فيها بالجواب، ثم يجيبه بعد ذلك بما ينسخ ذلك الجواب فتسخت الأحاديث بعضها بعضاً"(٣٥). وهنا دعوة جدا وأضحة المعالم في أهمية معرفة أبعاد علم الحديث في عصرنا الحالي الذي يقسم علم الحديث الى عشرة علوم منها علم ناسخ الحديث ومنسوخه، فهو علم خطير جدا الى حد ان من لا يعرفه سوف يوقع نفسه في الهلاك ويهلك الناس معه.

وكذلك ماورد عن جابر، قال: دخلنا على أبي جعفر محمد بن علي ﷺ ونحن جماعة بعد ما قضينا نسكننا فودعنا وقلنا له: أوصنا يا ابن رسول الله، فقال: ليعن قلوبكم ضعيفكم، وليعطف غنيكم على فقيركم، ولينصح الرجل أخاه كنصحه لنفسه، واكتموا أسرارنا، - ثم قال الامام الباقر ﷺ - ولا تحملوا الناس على أعناقنا، وانظروا أمرنا وما جاءكم عنا، فإن وجدتموه للقرآن موافقا فخذوا به، وإن لم تجدوه موافقا فردوه، وإن اشتبه الأمر عليكم فقفوا عنده، وردوه إلينا حتى نشرح لكم من ذلك ما شرح لنا..."(٣٦). فهاهنا تنبيه واضح من المعصوم بان الرواة والناس قد وقعوا في سوء فهم النصوص، وبالتالي وجب التأني فيها والرجوع لأهل العلم في معرفتها.

دراسة النص الحديثي

نموذج البحث: (إختلاف أمتي رحمة)

لعل من أهم النصوص التي استوقفت الباحث في رحلته وحياته الحديثية هو حديث: (إختلاف أمتي رحمة) الوارد عن رسول الله ﷺ؛ باعتباره يحمل معنيين مختلفين - كما ارى -،

الأول- يحمل في ظاهره معنى غريب على العقل الواعي في الوهلة الأولى، إذ إن قراءة الحديث وفهمه على ظاهره - للمرة الأولى - يدعو إلى الضياع والانهيار والفرقة بين صفوف المسلمين كما سنعرف، **والثاني-** يحمل معنى رائع يساهم في زيادة الوعي الإنساني، وتقوية المسلمين، ويشارك في انتشار الإسلام في الأرض. وهذا بعون الله ما سوف نسعى إلى استظهاره في البحث.

❖ منطوق الحديث:

فقد ورد في الحديث المأثور عن: "علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي (أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي) عن أبي الخير صالح بن أبي حماد، عن أحمد بن هلال، عن محمد بن أبي عمير عن عبد المؤمن الأنصاري، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن قوما يروون أن رسول الله ﷺ قال: "اختلاف أمتي رحمة".

- فقال: صدقوا.
- فقلت: إن كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب؟
- قال: ليس حيث تذهب وذهبوا، إنما أراد قول الله ﻋَﻠَﻴْﻪَ ﺍﻟﺴَّلَامُ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (٣٧).
- فأمرهم أن ينفروا إلى رسول الله ﷺ ويختلفوا إليه، فيتعلموا ثم يرجعوا إلى قومهم فيعلموهم، إنما أراد اختلافهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنما الدين واحد إنما الدين واحد" (٣٨).

❖ عدد طرق الحديث (الطرق السندية الأخرى للحديث):

أولاً: عدد طرق الحديث عند الشيعة:

من خلال الاستقراء وجدت أن لهذا الحديث عدة طرق في مصادر الشيعة، اليك بيانها وذكرها:

الطريق الأول/ أورد الشيخ الصدوق عن علي بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن أبي عبد الله الكوفي عن أبي الخير صالح بن أبي حماد، عن أحمد بن هلال، عن محمد بن أبي عمير عن عبد المؤمن الأنصاري، قال: قلت

لأبي عبد الله عليه السلام إن قوما يروون أن رسول الله ﷺ قال: "اختلاف أمتي رحمة" فقال: صدقوا. فقلت: إن كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب؟ قال: ليس حيث تذهب وذهبوا، إنما أراد قول الله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (٣٩). فأمرهم أن ينفروا إلى رسول الله ﷺ ويختلفوا إليه، فيتعلموا ثم يرجعوا إلى قومهم فيعلموهم، إنما أراد اختلافهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنما الدين واحد وإنما الدين واحد" (٤٠).

الطريق الثاني / وأورد الشيخ الصدوق عن علي بن أحمد بن محمد - رحمه الله - قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن أبي الخير صالح بن أبي حماد، قال: حدثني أحمد بن هلال، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد المؤمن الأنصاري، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن قوما رووا أن رسول الله ﷺ قال: "إن اختلاف أمتي رحمة"؟ فقال: صدقوا، قلت: إن كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب؟ قال: ليس حيث ذهبت وذهبوا، إنما أراد قول الله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (٤١). فأمرهم أن ينفروا إلى رسول الله ﷺ ويختلفوا إليه فيتعلموا ثم يرجعوا إلى قومهم فيعلموهم، إنما أراد اختلافهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنما الدين واحد" (٤٢).

ملحظ /

ان الشيخ الصدوق ذكر هذا الحديث في (علل الشرائع) وفي (معاني الاخبار) بنفس السند لكن مع اختلاف في بعض الفاظ المتن من حيث الزيادة والنقصان، خصوصاً في تكرار عبارة: (إنما الدين واحد) في علل الشرائع وعدم تكرارها في معاني الاخبار.

الطريق الثالث / ورد عن علي بن أحمد ابن محمد بن عمران الدقاق، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي، عن صالح بن أبي حماد، عن أحمد بن

هلال، عن ابن أبي عمير، عن عبد المؤمن الأنصاري قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن قوما يروون أن رسول الله ﷺ قال: اختلاف أمتي رحمة، فقال: صدقوا، فقلت: إن كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب؟ قال: ليس حيث تذهب وذهبوا، إنما أراد قول الله ﻋَﺰَّ وَجَلَّ:

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (٤٣)

فأمرهم أن ينفروا إلى رسول الله ﷺ فيتعلموا ثم يرجعوا إلى قومهم فيعلموهم، إنما أراد اختلافهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنما الدين واحد، إنما الدين واحد" (٤٤).

تخريج الحديث:

إن هذا الحديث أورده الشيخ الصدوق، محمد بن علي ابن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المتوفى سنة ٣٨١ هـ، في كتابيه: (علل الشرائع)، و (معاني الاخبار)... وللإفادة أن كل هذه الطرق المتقدمة انما تتحد في السند مع اختلاف في المتن ببعض الجمل والكلمات.... علما ان هذا الحديث لم يرد في غيرها من كتب الحديث الشيعية المتقدمة ككتاب الكافي وغيرها من الكتب الحديثية المعتمدة.

❖ دراسة السند المتقدم وأحوال الرواة:

الحديث رجالاته متفاوتون في تقييم علماء الرجال لهم، مما يجعل الحديث في دائرة المجهول إلى حين معرفة درجات تقييمهم.

❖ التقييم الرجالي للحديث أعلاه (مناقشة السند):

سوف نبين آراء وأقوال علماء الرجال في رجالات هذا السند، وما هي المحصلة النهائية من دراسته.

١. علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق أبو القاسم، هو من مشائخ الصدوق (٤٥)، وقد أكثر الصدوق من الرواية عنه مترضيا ومترحما عليه، وقد يعبر عنه بعلي بن أحمد بن موسى الدقاق، وبعلي بن أحمد الدقاق والكل واحد (٤٦).

٢. محمد بن جعفر الأسدي، يقول الشيخ النجاشي عنه: "محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي أبو الحسين الكوفي، ساكن الري، يقال له محمد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء...." (٤٧)، ويقول الكلّاسي: "الظاهر أنه من الأجلة كما هو على الخبر غير ستير... ولقد أجاد جدنا السيد العلامة في استظهاره أنه من الثقات، والأجلاء المعتمدين" (٤٨)، وقال الشاهرودي: محمد بن جعفر الأسدي أبو الحسين الرازي الكوفي: أحد الأبواب من السفراء الممدوحين الذين ترد عليهم التوقيعات من صاحب الزمان صلوات الله عليه. قال في جامع الرواة. الظاهر أنه ابن جعفر بن محمد بن عون الأسدي، وايضا عدّ من أشياخ الكليني، وكذلك عده الصدوق في مشيخة الفقيه في المعتمدين، وفي التوقيع الشريف الذي ذكره الشيخ في غط ص ٢٧٢ في حق هذا الرجل قال عليه السلام: محمد بن جعفر العربي فليدفع إليه فإنه من ثقاتنا، توفي في ربيع الآخر سنة ٣١٢ (٤٩).

٣. صالح بن أبي حماد أبو الخير الرازي واسم أبي الخير زاذويه، لقي أبا الحسن العسكري عليه السلام، ويقول الشيخ النجاشي: وكان أمره ملبسا (ملتبسا) يعرف وينكر" (٥٠)، وقال العلامة الحلي: "قال ابن الغضائري: انه ضعيف، وروى الكشي عن علي بن محمد القتيبي، قال: سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير، وهو صالح بن سلمة أبي حماد الرازي كما كني، وقال علي: كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه ولا يرتضي أبا سعيد الادمي، ويقول: هو أحقق. والمعتمد عندي التوقف فيه، لتردد النجاشي وتضعيف ابن الغضائري له" (٥١). ويقول الشاهرودي: "صالح بن أبي حماد أبو الخير الرازي، أقول: تضعيف الغضائري ضعيف كما مرّ مرارا، وتردد النجاشي لا يقاوم جزم الفضل بن شاذان، فإدخاله في قسم الممدوحين أولى كما نصّ عليه الفاضل عبد النبي الجزائري رحمه الله. المازندراني، محمد بن إسماعيل، منتهى المقال في احوال الرجال، ٦/٤. وورد ان: "الفضل بن شاذان كان يرتضيه ويمدحه، ويمكن إثبات وثاقته بوقوعه في إسناد القمي في تفسيره سورة يونس" (٥٢).

٤. أحمد بن هلال هو أبو جعفر أحمد بن هلال العبرتائي (نسبة إلى عبرتا قرية كبيرة بنواحي النهروان ببغداد) ولد سنة ثمانين ومائة، ومات سنة سبع وستين ومائتين. كان غالبا متهما في دينه، وله روايات كثيرة... قال النجاشي: "أحمد بن هلال أبو جعفر العبرتائي صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد روى فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام" (٥٣) وقال الطوسي فيه: "وقد روى أكثر أصول أصحابنا" (٥٤)، وأحمد بن هلال، العبرتائي، أبو جعفر. أرى التوقف في حديثه، إلا في ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة، ومحمد بن أبي عمير من نواذيره، وقد سمع هذين الكتابين جلّة أصحاب الحديث واعتمدوه فيهما ولد سنة ثمانين ومئة، ومات سنة سبع وستين ومئتين (٥٥)، أحمد بن هلال العبرتائي: من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام. كما ذكره الشيخ في رجاله، وقال: بغدادى غال" (٥٦).

٥. محمد بن أبي عمير، هو من اسمى وارقى الشخصيات التي قرأت وسمعت عنها في التاريخ الرجالي، فقد قال عنه الشيخ النجاشي: "محمد بن أبي عمير (زياد) بن عيسى أبو أحمد الأزدي من موالي المهلب بن أبي صفرة وقيل مولى بني أمية، والأول أصح، بغدادى الأصل والمقام، لقى أبا الحسن موسى عليه السلام وسمع منه أحاديث كناه في بعضها فقال: يا أبا أحمد، وروى عن الرضا عليه السلام، جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين" (٥٧)، وحكي عن الجاحظ انه قال فيه: كان أوجد أهل زمانه في الأشياء كلها. قيل: إن أخته دفنت كتبه في حال استتارها وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل، بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه، وأصحابنا يسكنون إلى مراسيله، وقد صنف أربعة وتسعين كتاباً (٥٨)، قال فيه الفضلي: "هو الذي ترقى مراسيله... إلى مستوى الاعتبار وصحة الإحتجاج بها" (٥٩).

٦. عبد المؤمن الانصاري من الشخصيات التي عاصرت ونقلت وصاحبت الامام الباقر والامام الصادق عليهما السلام، وهو كما يقول الشيخ النجاشي: "عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن قهد الأنصاري... - وايضا جاء انه - روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ثقة، هو وأخوه، وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم.

وقيس بن قهد صحابي ذكره في " ذيل المذيل " . يكنى عبد المؤمن بأبي عبد الله ، كوفي ، توفي سنة سبع وأربعين ومائة وهو ابن إحدى وثمانين سنة (٦٠).

❖ الحكم الدراياتي (٦١) للحديث:

المعلوم ان الحديث لا يؤخذ به الا من خلال الوقوف على احوال رجال السند، والتوصيف الدراياتي للحديث ككل، وهو امر لا بد منه في عالم المدرسة الرجالية، إذ ان التوصيف الدراياتي مهم للوقوف على صحة الرواية، فالخوض في المجال الرجالي، واخص علم التراجم والترجيح، يعد من الامور الشيقة والشاقة فعلا على ذوي الاختصاص، وعلى هذا من الجميل ان نقف على نتائج وثمار هذا الجهد من خلال ذكر خلاصات تقييم الرجالين للرواة، من خلال الآتي:

١. إن: (علي بن أحمد بن محمد)، هو: علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق أبو القاسم، هو من مشائخ الصدوق، قد أكثر الصدوق من الرواية عنه مترضيا و مترحما عليه (٦٢). وللفادة لم يذكره المتقدمون من الرجالين في كتبهم بل كان من نصيب المتأخرين والمعاصرين فقط.

٢. إن: (محمد بن جعفر الأسدي)، هو: محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي أبو الحسين الكوفي، وثقه النجاشي (٦٣)، ووثقه جمع من العلماء كما نقل الكلثاسي (٦٤).

٣. إن: (صالح بن أبي حماد)، هو: صالح بن أبي حماد أبو الخير الرازي، ممن لقي الامام العسكري، قال النجاشي عنه: وكان أمره ملبسا (ملتبسا) يعرف وينكر (٦٥)، وقيل: الأولى ادخاله في قسم الممدوحين ويمكن إثبات وثاقته بوقوعه في إسناد القمي في تفسيره سورة يونس (٦٦).

٤. إن: (أحمد بن هلال)، هو: أبو جعفر أحمد بن هلال العبرتائي من أصحاب الهادي والعسكري (عليه السلام)، يقول النجاشي: صالح الرواية، يعرف منها وينكر، وقد روى فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري (عليه السلام) (٦٧)، يقول الشيخ الطوسي: روى أكثر أصول أصحابنا (٦٨).

٥. إن: (محمد بن أبي عمير)، هو: محمد بن أبي عمير "زياد" بن عيسى أبو أحمد الأزدي، جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين" (٦٩). ولعلني اكتفيت بهذا بمصدر النجاشي؛ لقدمه، ولما فيه من تعظيم لهذا الشخص المعطاء.

٦. إن: (عبد المؤمن الأنصاري)، هو: عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن قهد الأنصاري، روى عن الامامين الباقر والصادق، وهو ثقة (٧٠).

لا شك ان البحث قد استغرق الوقت الطويل، والجهد الجهد، لكن الممتع في البحث انك تصل الى النتائج التي ترجو ان تكون قد اصبت الصوابا، ومنحت الباحثين طي الوقت والمسافات، لتقدم اليهم عملا يخدم مسيرتهم العلمية، فقد ظهر لي ان سند هذا الحديث يقوم على ست رواة مختلف التوصيف فيهم، وهوما سوف يظهره البحث الآن:

✓ يقوم سند الحديث على ثلاثة رجالين ثقة.

✓ ويقوم طريق الخبر على شخصيتين ممدوحتين.

✓ وتقوم سلسلة الاثر على راو وقع بين التوثيق والتضعيف.

يظهر أن الحديث قد اختلف في توصيفه الرجالي؛ لاختلاف المتخصصين في توصيفه، لكن على الأظهر إن الحديث يندرج وصفه تحت: نوع (الحديث الضعيف) (٧١)؛ أي يظهر ان الرواية يمال جدا الى تضعيفها؛ لتضعيف بعض الرجالين لـ (صالح بن أبي حماد)، ولجئي المذمومين من قبل المعصومين كـ (أحمد بن هلال)، ولحسن بعض رجالات هذا السند كـ (علي بن أحمد بن محمد)... فتوصيفه بالضعيف من باب الامر الظاهر بلا تدقيق.

أي هذا اذا ثبت إن (صالح بن أبي حماد)، (أحمد بن هلال) من الضعفاء؛ على اعتبار التقييم المناهض لهما موجود اصلا باحتمالية وثاقتهم، فاذا ثبتت وثاقتهم فان هذا الحديث سينطوي ضمن الأحاديث الحسنة (٧٢)؛ لورود شخصيتين ممدوحتين حسنتين، مع وثاقة باقي رجالات السند.

أي على قاعدة: (النتيجة تتبع اخس المقدمات) (٧٣)، فان الحديث في الوهلة الاولى يوصف بالضعف؛ لورود الضعفاء فيه، لكن لوجود قاعدة: (إثبات الشيء لا ينفي ماعداه)، تتيح لنا هذه القاعدة ان نثريث بتوصيفنا للحديث، من جهة قولنا: اذا رفعت

الجهالة-بصورة وأخرى- وظهرت وثاقة أو ممدوحية هؤلاء المجاهيل، فإن الحديث سوف يكون وصف الحديث (حديثاً حسناً)-هذا على صحة الفرض الذي افترضناه-.... أي أن هذا الحديث فيه ملحظين؛ إذ يظهر من بعض أنهم ضعفوا بعض الرواة والآخرين وثقوهم وبالتالي هو ضعيف عند قوم وحسن عند آخرين. هذا من جانب محاكمة الحديث سندياً.....وبالتالي إذا ثبت صحته فإن الحديث فيه قضايا جوهريّة بناءً رائعة تخدم العقل الواعي، وإذا ثبت ضعفه فلا يحق لنا أن نخرجه من الأحاديث الواردة عن النبي وآله؛ لأننا لا نملك اليوم الدليل القاطع والمصدر المتفق عليه في تعيين الحديث الذي سيخرج من الإرث الروائي أو الذي سيبقى فيه.....والله اعلم.

ثانياً: عدد طرق الحديث عند الجمهور:

- من خلال التتبع والاستقراء في كتب الجمهور وقفت على كتب كثيرة قد نقلت هذا الحديث، وهو: "اختلاف أمّتي رحمة"، إلا أن هذا النقل للحديث كان مرسلًا -أي بلا إسناد- واليك الكتب التي وجدنا الحديث فيها:
١. قال رسول الله ﷺ: "اختلاف أمّتي رحمة"، هذا الحديث أورده النووي (٦٧٦هـ) في شرح صحيح مسلم (٧٤).
 ٢. قال رسول الله ﷺ: "اختلاف أمّتي رحمة"، هذا الحديث أورده الألباني (٧٥٦هـ) في المواقف (٧٥).
 ٣. قال رسول الله ﷺ: "اختلاف أمّتي رحمة"، هذا الحديث أورده جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، في الجامع الصغير (٧٦).
 ٤. قال رسول الله ﷺ: "اختلاف أمّتي رحمة"، هذا الحديث أورده المتقي الهندي (٩٧٥هـ)، كنز العمال (٧٧).
 ٥. قال رسول الله ﷺ: "اختلاف أمّتي رحمة"، هذا الحديث أورده (٧٨) المناوي (١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٧٩). علماً أن هذه المصادر موجودة كلها في مكتبة أهل البيت الإلكترونية الإصدار الثاني (٨٠).
- وقد وجدت بعض العلماء من قال بوجود هذا الحديث في نسخ قديمة قد أكل الدهر عليها وشرب، وقد ذكروه بلا إسناد، فقد أورده ابن الحاجب في المختصر في مباحث القياس بلفظ: اختلاف أمّتي رحمة للناس، وكثر السؤال عنه، وزعم كثير من الأئمة

أنه لا أصل له (٨١)، لكن ذكره الخطابي في غريب الحديث مستطردا ، وقال : اعترض على هذا الحديث رجلان ، أحدهما ماجن ، والآخر ملحد ، وهما إسحاق الموصلي وعمرو بن بحر الجاحظ ، وقالوا جميعا : لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابا ، ثم تشاغل الخطابي برد هذا الكلام ، ولم يقع في كلامه شفاء في عزو الحديث ، ولكنه أشعر بأن له أصلا عنده ، ثم قال الخطابي والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام : الأول في إثبات الصانع ووحدانيته وإنكاره كفر والثاني في صفاته ومشيبته وإنكارهما بدعة والثالث في أحكام الفروع المحتملة وجوها فهذا جعله الله رحمة وكرامة للعلماء وهو المراد بحديث اختلاف أمتي رحمة انتهى" (٨٢).

علما ان البحث بعد التقصي والتتبع لم يجد هذا الحديث قد ورد بهذه الصيغة : (اختلاف أمتي رحمة) في الكتب الستة عند الجمهور.

نعم وجدت احاديثا قريبة في الدلالة والمعنى لهذا الحديث ولها أسانيد، كما في الحديثين التاليين:

١- كَحَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ جُوَيْرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَهْمَا أُوتِيتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَسُنَّةٌ مِنْ مَنِي مَاضِيَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ سُنَّةً مِنْ مَنِي فَمَا قَالَ أَصْحَابِي، إِنْ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، فَأَيُّمَا أَخَذْتُمْ بِهِ اهْتَدَيْتُمْ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ" (٨٣).

الا ان في اسناد هذا الحديث ضعف، فقد قال جعفر السبحاني عن هذا الحديث: أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الدراية ، ص ٤٨ ، وكذا أبو العباس العصم وابن عساكر (٧ / ٣١٥ / ٢) من طريق سليمان بن أبي كريمة ، عن جوير ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً . وهذا اسناد ضعيف جداً ، سليمان بن أبي كريمة ، قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٣٨) عن أبيه "ضعيف الحديث". وجوير هو ابن سعيد الأزدي متروك كما قال الدارقطني، والنسائي وغيرهما، والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي لم يلق ابن عباس" (٨٤).

٢- ومارواه الزيلعي بأسلوب آخر، إذ قال: "حديث في المعنى رواه البيهقي في كتابه المدخل أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا بكر بن

سهل حدثنا نعيم بن حماد حدثنا عبد الرحيم ابن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه قال قال لي رسول الله ﷺ: (سألت ربي عز وجل فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي فأوحى إلي يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى" (٨٥).

وعلى هذا فان هذين الحديثين هما يقتربان بالمعنى لأصل حديث (اختلاف امتي رحمة) وليس مطابقا له.

❖ سبب تأخير ذكر طرق الجمهور على طرق الشيعة:

وهنا أشير الى علة تقديم طرق الشيعة للحديث على طرق السنة؛ مع ان الحديث جاء نقله من رواية الجمهور قبل نقله من رواية الشيعة؛ وذلك لان هذا الحديث ليس فيه اسناد عند الجمهور، وانما جاء مرسلا بلا اسناد؛ اذ اصف الى هذا ان الشيعة الامامية قد ذكروه ونقلوه في القرن الرابع الهجري في حين الجمهور ذكروه بالمعنى في القرن السادس الهجري -كما تقدم-. مما دعاني الى تقديم مصادر وطرق الشيعة على ارسال الجمهور للحديث (أي روايته مرسلا بلا اسناد).

❖ سبب صدور النص عند الإمامية:

لقد قلنا: ان هذا الحديث ورد عند الجمهور بطريقة وورد عن الامامية بطريقة اخرى، فقد ورد هذا الحديث عند الجمهور عن النبي ﷺ إذ قال: (اختلاف أمتي رحمة) لكن لم يرد بيان سبب الورود أو أي علة تذكر وراء صدور هذا الحديث، في حين عند الامامية قالوا انه ورد لسبب؛ وهو ان رجلا قد سال الامام الصادق عليه السلام عن صحة صدور هذا الحديث - وهو: اختلاف امتي رحمة- عن النبي محمد؟ فجاء الجواب: بالتأكيد على صحة صدوره عن النبي ﷺ ، ثم بعد ان علم الراوي ان الحديث قد صح عن النبي استغرب وناله من الاعجاب من ظاهر الحديث!! ما دعاه الى يسأل مرة اخرى قائلا: كيف يمكن لنا اخذه وتفسيره على ظاهره؟ اذ ان منطوقه سوف يستلزم من مفهومه ان يكون الامر سلبيا على الامة والاسلام ككل، وهو ان الاختلاف (وهو بحد ذاته قضية سلبية) اذا كان رحمة فان الاجتماعهم سوف يكون نقمة

وهذا أمرٌ من الاول واخطر، فجاء الامام الصادق عليه السلام ليرفع سوء الفهم الذي وقع فيه الراوي والسائل في هذا الحديث، إذ قال الامام مجيباً: ليس حيث ذهب القوم وحيث ذهبت انت، وانما الصواب: ان الاختلاف انما كان في الاقوام المختلفة التي حضرت عند النبي ﷺ ليتفقهوا في الدين واجتماعهم عنده، أي اراد الرسول ﷺ ان يعطي حافزا لهؤلاء المتفقهين في دينهم الذين حضروا من بلدان مختلفة ان يستشعروا اهمية بذلهم الجهد لتعلمهم الاحكام الشرعية فقال كلمته المشهورة "اختلاف امتي رحمة"، الا ان بعضهم ساغ له ان يفهمه كما يشتهي، ويشيع معناه كما يريد. فظهر من مما تقدم ان لهذا الحديث سبب صدور.

❖ شرح الحديث:

(اختلاف امتي رحمة) ان ظاهر النص الروائي يشير الى معنى اراده النبي ﷺ في الاختلاف، لكن المشكلة تقع في ان الاختلاف على أنواع، فممكّن وقوع الاختلاف في الدين او السياسة او العلوم الصرفة او القضايا الاجتماعية، فياترى أي اختلاف قصد النبي ﷺ من انه سوف يجلب السعادة والرحمة لامته؟ هل هو اختلافهم في الدين ام في القرآن ام في السنة ام في الفقه ام في العلوم الدينية ام العلوم الصرفة ام في السياسة ام في تعدد قومياتهم ام اراد جميع ما تقدم؟ أي اختلاف كان النبي ﷺ يريد به ويقصده؟

ان الجواب القطعي على مراد النبي في هذا الحديث انما يتبين من خلال الرجوع الى من نهل من نخير علوم النبي ﷺ وهم الائمة الاطهار من أهل بيته عليهم السلام واصحابه الخُلص، إذ في الحقيقة ان هذا الحديث من جهة الصدور وسبب وروده قد قاله النبي محمد ﷺ حينما اختلف اليه -أي جاء اليه- الاصحاب من بلدان مختلفة؛ كي يتفقهوا علي يديه، ويتعلموا منه، وينهلوا عنه، ويغترفوا من نخير علومه، ثم يرجعون الى بلدانهم متعلمين وعلماء؛ لتبليغ الدين، ونشر الاسلام، وايضاح الشريعة في اذهان الناس.

وان هذا الحديث اول من اورده من علماء الامامية هو الشيخ الصدوق، إذ رواه عن راوٍ مٌخبرٍ قد سال به الامام الصادق عليه السلام؛ لكي يتأكد من صحة صدوره عن النبي ﷺ؛ ولكي يوضح له معناه، وإذا بالامام الصادق قد اقر صدور هذا الحديث عن

النبي محمد، وهو يعني: ان اختلاف أمتي رحمة. أي اختلافهم إلي رحمة لهم ما دمت حيا بين ظهرانيهم ليردوا الامر إلي حتى أقوم ميلهم، وأقفهم على الطريقة الواضحة. ويؤكد محمد جواد مغنية هذا المعنى في حديث (اختلاف أمتي رحمة) الوارد عن الامام الصادق عليه السلام بقوله: "ليس المراد بالاختلاف النزاع، وإلا كان اتفاقهم عذابا، وإنما المراد به التردد في الأرض لطلب العلم، ثم استدل الإمام على إرادة هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ الخ.. وليس من شك ان هذا الاستدلال لا يتم إلا إذا كان التفقه صفة للطائفة النافرة، لا الطائفة المقيمة" (٨٦).

اضف اليه ان هذا الحديث يمكن ان يحمل مراده في ظاهره على الكثير من المعاني او الكثير من جوانب الحياة، خصوصا وانه لا يوجد ما يخص ذلك الاختلاف في اول إطلاقه وسماعه، وما يظهر لدي هنا انه يمكن ان يستفيد أو يستثمر أو يستغل بعض أهل العلوم هذا الحديث في دعم ميولهم أو انجاح اهدافهم سواء كانت صادقة أو باطلة أو موهومة، فيمكن ان يقول أهل الفقه: ان هذا الحديث في مصلحتنا، فيكون بمثابة داعم لاختلاف الفقهاء فيما بينهم، ويقولون حينها: ان اختلافنا في الفقه رحمة، واهل العقائد يقولون: انما اختلافنا في الكلاميات رحمة، واهل التفسير يقولون: انما اختلافنا في فهم كلام الله رحمة وان وصل حد التناقض، واهل الطب يقولون: انما اختلافنا في تحديد وتشخيص علة المريض وتعيين المرض رحمة، واهل السياسة يقولون: اختلافنا رحمة، وهكذا....

ولعل الاجابة فيما تقدم ان هذه الاحتمالات التي تقدم ذكرها واردة، لكن يوجد الكثير من الاحاديث والادلة التي تدحض هذه الافتراضات، ففي الوحدة الاجتماعية نرى النبي ﷺ يدعو للوحدة دائما، وفي الطب يدعو الاسلام الى التأكد من التشخيص والسعي الى التعلم الصحيح، وفي السياسة قد حذر النبي من الفرقة ودعا الى الوحدة، حتى انه قد جاء عن النبي محمد ذم الفرقة من خلال قوله: "التمسك بسنتي عند اختلاف أمتي كالتقارب على الجمر" (٨٧).

فيظهر ان مراد النبي ليس الاختلاف في الفقه والدين وانما هو ذلك الاختلاف الذي اوضحه الامام الصادق عليه السلام ، والا لكان من الصعب استيعاب هذا الحديث الذي يذم الفرقه.

فالامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بين ان الاختلاف الواقع في الحديث المراد منه، هو: الاختلاف في البلدان والامصار، والتناوب لطلب العلم وتعليم الناس، وليس المراد هو الاختلاف في دين الله؛ لان دين الله واحد، لا يتعدد بتعدد الآراء والمذاهب والقوميات.

ولعل ما يؤيد صحة شرح الامام الصادق للحديث النبوي من ان الاختلاف لا يراد به الاختلاف في العلم أو الفهم، هو ما جاء عن (عنوان البصري) - وهو من مشايخ البصرة - إذ قال في يوم من الايام: "كُنْتُ أُخْتَلَفُ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ سَنِينَ، فَلَمَّا قَدِمَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ (عليه السلام) الْمَدِينَةَ اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ وَأَحْبَبْتُ أَنْ أَخْذَ عَنْهُ كَمَا أَخَذْتُ عَنْ مَالِكٍ.." (٨٨). فاختلف بمعنى تردد، أي اختلف إلى المكان، اي تردد إليه. فيكون مراد الحديث هو: اختلاف اصحاب النبي واتباعه اليه في كسب العلوم، أي مجيء اصحاب النبي اليه لاجل التفقه أي الفهم؛ لكي يرجعوا الى اهلهم علماء رحمة.

وهذا الاثر يعكس لك مدى صحة ان النبي كان يقصد هذا المعنى، اذ ان كل من تعلم على يديه كان ينهل من علم واحد، وياخذ من منبع واحد وشرع واحد، وبالتالي هو خلاف ان يكون المقصود الاختلاف في الدين...فهل الصلاة في حياة النبي كانت تختلف من صحابي الى صحابي؟

ويمكن ان يراد من الحديث - من باب التجوز- ان النبي بارك في مسالة الاختلاف في فهم الشريعة بما لا يتضاد أو يتعارض فيما بينه، بمعنى ان النبي لا يرفض تنوع فهم الناس للدين وللحياة وللشريعة على صور مختلفة -كل حسب مستوياته ومداركه وفهمه وثقافته وقابليته الاستيعابية- كأن يفسرون آية الكرسي -على سبيل المثال لا الحصر- اكثر من اربعين تفسيراً مختلفاً بعضه عن بعض الا ان هذه التفاسير أو البيانات للآية كلها تصب في مورد واحد وتهدف الى هدف واحد، وتقصد مقصد واحد، وحيث تكون هذه التفاسير المختلفة لآية الكرسي ما هي الا من باب التوضيح والتقريب للناس ، فيكون هذا الاختلاف ممدوحو وان كان الاصل الوقوف على الماثور عن النبي وآله. اما اذا

تقاطعت وتضادت وتنافرت وتناحرت التفسير فيما بينها لولاية فان هذا ليس بمراد النبي من حديث: (اختلاف امتي رحمة) قطعاً، وبلا ادنى شك أو شبهة.

وعلى ما تقدم من افتراض يمكن القول -من باب الامثال تضرب ولا تقاس مع فارق القياس-: ان اختلاف أمتي في القرآن من حيث استخراج المعاني والحقائق، واستنباط اللطائف والدقائق، وتطابق التشابهات بالحكمات، ورجوع التفسير إلى التأويل، والتأويل إلى التحقيق بالنسبة إلى كل زمان مشخص وإلى كل رأي واعتقاد، رحمة نازلة من الله فيهم، على ان يكون كل ما تقدم مطابق وليس مخالف، أو بعضه يكمل بعضاً أو بعضه يرقى فوق بعض، لا ان يتعارض أو يتضاد كما قلنا. لكن الغريب ان يبيىء شخص ويقول لك: ان اختلاف الفقهاء الى درجة ان الموضوع الواحد يفتى له بحكمين متضادين (حلال وحرام) في نفس الوقت هو من باب اختلاف امتي رحمة؟ اقول: في الحقيقة ان هذا ليس داخلاً بمقصد النبي من هذا الحديث، لا من قريب ولا من بعيد، بل الانسان مأمور بالوقوف على الاعلم من جهة اخذ دينه. والله اعلم.

❖ سوء الفهم الواقع في الحديث

ان سوء فهم الحديث من الراوي الذي سمع الحديث يظهر في قوله للامام الصادق: "إن كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب؟"، اعتقاداً منه نتيجة فهمه لظاهر النص، وحسب ثقافته اللغوية، وعدم اطلاعه على مراد المعصوم، أو عدم احاطته بسبب صدور الحديث عن النبي حينها؛ لأي علة كانت، ولأي سبب كان؟ مما دعاه ان يفسر الحديث هكذا، لا إلى وجه آخر، ولا الى احتمال غيره.

❖ الأمر الغريب في فهم هذا النص؟

لقد صدق من قال ان الابتعاد عن أهل العلم يؤول الى الهلاك، اليوم صار الكلام في هذا الحديث الشريف بلا جدوى، لكن قول الحق يجب ان يقال: ان كل البشر اليوم لا يختلفون على ان الاختلاف الفطري بين الناس هو امر كوني اصيل وواقعي ومرغوب ومطلوب وضروري، فكل انسان يختلف عن الانسان الآخر في لونه وشكله وصوته وطوله وعينه وسمعه وعقله وفكره وفهمه وقابليته على فهم الحياة، فهذه الامور لا يقع فيها خلاف وانما هي اختلاف حقيقي صرف جُبلت بنيتنا عليه.

لكن الذي هو غير مرغوب وغير مرضي وغير فطري ولا كوني ان يقال: جواز الاختلاف المتضاد في شرع الله ودينه، فهذا امر غير مرغوب وغير مرضي وغير مقنع، لا من قريب ولا من بعيد.

بل -بفضل الله- وجدت الاعم الاغلب من المتأخرين والمعاصرين من علماء الجمهور يرفضون هذا الحديث، مع ان (اثبات الشيء لا ينفي ما عداه) كما هو معلوم، الا ان الامر الذي دعاني للاستغراب انهم سمعوا الحديث ولم يفهموه ولما وجدوا ان الحديث منطوقه غريب مع عدم وقوفهم على سبب صدوره من الامام الصادق جعلهم يتهاونون بنقله الى درجة انهم لم يذكروه في كتبهم مما دعا في سابق الايام ان يموت ذكر هذا الحديث على السنتهم ومن قلوبهم ومن كتبهم. والحق اقول: لو انهم لو فهموا هذا الحديث بمعناه الحقيقي لضحكوا على منزلتهم في فهمهم المغلوط له.

واشير الى قضية مهمة وهي ان هذا الحديث على من وثق رواة حديث الامام الصادق انما صدر فعلا عن النبي، وان الناس وقعوا في حيرة من فهمه، الى درجة انهم صاروا يستشكلون على هذا الحديث من جهة المفهوم، لذلك احوجهم ذلك الجهل والاستغراب ان يسالوا الامام الصادق عنه، وإذا بالامام الصادق يجيب اجابة من اروع ما سمعت في حياتي، وهو جواب واقعي منطقي عقلي صحيح صريح واضح بين جدا كما عرفنا.

إذ كلنا يعرف ان الاختلاف في العلم الشرعي ليس امرا ممدوحا ولا مرغوبا، ولا مقبولا، فمن منا اليوم يرضى ان ياخذ العلم من شخص يوجد فوقه من هو اعلم منه؟؟؟ لا يوجد، لكن في حال الضرورة كل شيء له حكم خاص....فالنبي محمد لم يكن قصده من هذا الحديث الاختلاف الفقهي أو العقائدي أو التفسيري ابدا، انما النبي كان قصده اختلاف الناس من جهة البلدان والالسن وليس خلاف الفقهاء في شرع الله، فالاصل عدم الافتاء في المسألة الشرعية الواحدة باكثر من حكم.

والغريب ان من يدعي العلم صاروا يرفضون هذا الحديث، ويستغربون ممن يقول بصدوره عن النبي، والحق لو انهم اخذوا من أهل بيت النبي، ومن علم الامام

الصادق لكفاهم الجهل بالحديث، ولكفاهم الاستغراب به... وما يعضد هذا معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْزَعُوا عَنْهُمْ أَفْئَسَهُمْ وَأَتَذَهَبَ رِيحُهُمْ﴾، الأنفال: ٤٦. روي عن ابن عباس أنه قال معلقاً على هذه الآية: "أمر الله المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله تعالى".

فلا يمكن أن يجيء شخص فيقول: إن ابن عباس، يقصد أن الله نهاهم عن الاختلاف في اللسان والأشكال والألوان والأفكار، وإنما المعنى واضح في عدم الاختلاف أو ذم الاختلاف في الدين ومصلحة الإسلام.

وهذا عين ما نراه اليوم من أثر اختلافاتنا فيما بيننا مما آل أن تتسلط علينا قوى الظلام، فانهشت فينا وانهكت دولنا.

فالحق أقول: أنا مندهش من علماء الجمهور في انسياقهم وراء فهمهم المغلوط للحديث، وتركهم للتفسير الصحيح له مع علمهم به، وذلك من خلال وقوفهم على تفسير الإمام الصادق الواقعي له، ومع هذا حملوا خنجراً وقتلوا الحديث أمام عين التاريخ.

وبودي أن أقف هنا على معنى غريب جداً، إذ يقول أحد الباحثين: "في هذا الحديث فوائد إخباره (عليه السلام) باختلاف المذاهب بعده في الفروع، وذلك من معجزاته؛ لأنه من إخباره بالمغيبات، ورضاه بذلك، وتقريره عليه، ومدحه له حيث جعله رحمة، والتخيير للمكلف في الأخذ بأيها شاء، من غير تعيين لأحدها، ويستنبط منه أن كل المجتهدين على هدى، وكلهم على حق، فلا لوم على أحد منهم، ولا ينسب إلى أحد منهم تخطئة لقوله: (فأيما أخذتم به اهتديتم) فلو كان المصيب واحداً والباقي ﴿على﴾ خطأ لم تحصل الهداية بالأخذ بالخطأ" (٨٩).

وبعض الباحثين قالوا قولاً غير مرتضى وهو: "إن بهذا الحديث ظهر أحد المعاني المحتملة في الحديث. ويحتمل فيه معنى آخر ولعله أظهر وهو أن المراد الاختلاف في الفروع أي في الفتاوى الاجتهادية، فإن الحكم الواقعي وإن كان واحداً ولكن اختلاف المجتهدين في تعيينه هو رحمة للعباد مثل الماء الذي يغسل به الثوب المتجس مع خلوه من عين النجاسة قيل: إنه نجس وقيل: إنه طاهر فمن يريد الورع والاحتياط يأخذ بقول

النجاسة ويحْتَبِه ومن يريد السعة والتيسير يأخذ بقول الطهارة فيستعمل وهكذا قضية طهارة اهل الكتاب ونجاستهم - قول بطهارتهم مطلقاً، وقول بنجاستهم كذلك، وقول ثالث بالتفصيل، بين حال الضرورة وفي حال عدم العلم بمباشرتهم للخمر والخنزير وامثالها من النجاسات فيجوز مساورتهم وفي حال عدم الضرورة او الاطلاع على مباشرة نجس فلا يجوز" (٩٠).

الحق ان هذه الاحتمالات أو المعاني المتقدمة للحديث اجدها ليا ولوبا لعنق الحديث ولمراد المعصوم، فالأمر خطير وصعب، وقد يستخدم هذا الحديث ويسخر الى فتح باب مُشْرِعٍ لِمَنْ هَبَّ وَدَبَّ، وبالتالي وقوع العالم الاسلامي في دوامة الضياع والتهيه والهلاك والفرقة الحقيقية والتمزق والضعف، فالاصل ان الانسان يقف على الشرع من روايات النبي واهل بيته ثم العالم الاعلم في عصرنا الحالي، وهذا هو عين ما نلمسه اليوم، فهل يوجد اقوى واقرب من هذه الصورة الى اذهاننا من التمزق والتشتت والتفرق الذي نعيشه اليوم نتيجة تصدي من هم ليسوا أهلاً للتصدي والفتيا؟

المهم في المقام اننا يجب ان نكون أهلاً للنفع وهلاً لدفع الضرر، ان هذا الحديث لم يثبت عند الجمهور، بل لم يرد له اصل مطابق كما عند الامامية الا من باب الاستطراد دون اسناد يذكر، وان هذا الحديث عند الامامية بين حسن وبين ضعيف، ومن ضعفه لا يستطيع رفعه من السنة ومن التاريخ الروائي لانه غير مجزوم بضعفه، فضلاً عن ان معناه الذي اورد الامام الصادق مقبول وجميل ونافع، ومن حسنه من علماء الامامية فانه بالحقيقة يحمل فائدة ومعنى جميل للاسلام يجب التنبيه له. الا انه يبقى وجوب فع الضرر حينما يساء استخدام أو فهم الحديث، لكي لا تكون عواقبه وخيمة على الامة الاسلامية. والله اعلم.

❖ تصحيح فهم الحديث من المعصوم عليه السلام للراوي والأجيال

لقد قام الامام الصادق عليه السلام بتوضيح الإشكال الذي وقع فيه فهم الراوي والسماع والناس بخصوص هذا الحديث، وذلك من خلال الرجوع إلى سبب صدور الحديث، والمسوغ من صدوره حينها من قبل النبي، قائلًا: "ليس حيث تذهب وذهبوا، إنما أراد قول الله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَيَخْتَلِفُوا إِلَيْهِ، فَيَتَعَلَّمُوا ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَيُعَلِّمُوهُمْ، إِنَّمَا أَرَادَ اخْتِلَافَهُمْ مِنَ الْبُلْدَانِ اخْتِلَافًا فِي دِينِ اللَّهِ، إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ﴾.

وهنا نقول ما يؤيد هذا ان القرآن الكريم قد دعا الى الوحدة وعدم الفرقة والاخــــــتلاف ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَنفَشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصِيرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (٩٢) وقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (٩٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ ثَلَاثِينَ مَرَّةً مَرَّةً مَرَّةً﴾ (٩٤).

❖ النص الحديثي والرسائل المستوحاة منه:

يمكننا ان نقف على ثلاثة قضايا يستظهرها لنا النص حينما نتمعن النظر فيه، وهي:
الاول - ان هذا الحديث يؤكد لنا صدور هذا الحديث عن النبي ﷺ، لانه اولا وارد في كتب العامة (وبعضهم يضعفونه وبعضهم يؤمنون بوجوده كما مر)، اصف الى هذا انه ورد في كتب الشيعة عن طريق الامام الصادق عليه السلام نتيجة سؤال وجه اليه عليه السلام.

الثاني - ان هذا الحديث يبين لنا علة صدور هذا الحديث من الامام الصادق عليه السلام فيما بعد؛ وهو الفهم الخاطئ لتفسيره وفهمه بين اوساط أهل الحديث واوساط الناس، فجاء الحديث ليقول للناس: ان الحديث لا يحمل معناه على ظاهره، وانما جاء الحديث لسبب ما، وجب معرفته.

الثالث - ان منطوق الحديث يظهر لنا تفاوت مستويات أصحاب النبي ﷺ، وأصحاب المعصوم، وأصحاب علماء الجمهور في فهم مراد المعصومين عليه السلام، إذ إن المعصوم حين يقول حديث في قضية ما، ومع مرور الزمن يخفى معناه عليهم، فيجيء قليلو العلم فيفسرون الحديث بمداركهم، دون ان يخضعونه لمعايير فهم الحديث عند الائمة الطاهرين عليه السلام وهو الرجوع اليهم والى كتبهم والى تلاميذهم في فهم مراد القرآن والسنة المطهرة. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

هوامش البحث

- (١) الفرق بين الحديث والسنة، إذ اجد (الحديث) فيه المعتبر والمقبول كما فيه الضعيف والمردود. بينما السنة ليست كذلك، ويجب ان لا تكون كذلك. إذ اراها المتنفس الوحيد لاهل العلم وللناس، وما هذه التسميات من (صحيح وضعيف) الامصطلحات تتعلق بالحديث وليست بالسنة، كما ان الحديث الضعيف والموضوع لا يؤخذ منه سنة، اضف الى ذلك انه ليس كل حديث صحيح يؤخذ منه سنة نبوية حيث أن هناك الناسخ والمنسوخ، فالمنسوخ ليس من السنة بالنسبة لنا وان كان سنة بلحاظ ما او كان كذلك قبل نسخه.. وهكذا. والخلاصة: (الحديث) هو المادة التي يؤخذ منها أو تستخلص منها (السنة المطهرة). ينظر: مصطفى الجعيفري، علوم الحديث عند الامامية، ص ١٢٧؛ مصطفى الجعيفري، علم مختلف الحديث، ٦١. علما ان مقصدنا من السنة المطهرة: هي الروايات التي جاءت عن النبي محمد والامام علي واهل بيته المعصومين الطاهرين المعروفين بالائمة الاثني عشرة عليه السلام.
- (٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤٣/٩.
- (٣) ينظر بتصرف: ميشيل جايل، علم النفس ومشكلات الحياة الاجتماعية، ص: ٤٧
- (٤) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ١/ حرف الالف.
- (٥) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، ١/ ٢٠٩.
- (٦) الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، ص ٢٩٤.
- (٧) عوامه، محمد، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، ص ٨.
- (٨) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب شرح الوجيز، ص ١٧٩.
- (٩) ينظر بتصرف: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ص ١٣٥.
- (١٠) معجم لغة الفقهاء، ص ١٩٨.
- (١١) ينظر بتصرف: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، ص ٦١.
- (١٢) نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، ١/ ١٧٩-١٨٠.
- (١٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، ٢/ ٢١٥. كتاب العتق.
- (١٤) الانعام، ١٢٨؛ الاسراء، ٢٨٢؛ فاطر، ٤٣٤؛ الزمر، ٤٥٨.
- (١٥) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ٢/ ٢١٥.
- (١٦) الانعام، ١٢٨؛ الاسراء، ٢٨٢؛ فاطر، ٤٣٤؛ الزمر، ٤٥٨.
- (١٧) النيسابوري، صحيح مسلم، ٢/ ٦٤٢، ح ٢٣.
- (١٨) الدكتور حسين سامي، الأساليب المنهجية لنقد متن الحديث، الفصل الاول، ص ٢٥.

- (١٩) سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها. رجال النجاشي، ١٧٧.
- (٢٠) محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته. رجال النجاشي، ٣٣٤. أو محمد بن الحسين بن سفر جلة أبو الحسن الخزاز الكوفي، ثقة، من أصحابنا، عين، واضح الرواية. رجال النجاشي، ٣٨٨.
- (٢١) محمد بن خالد الأحمسي البجلي، كوفي، ثقة. م.ن، ٣٦٤.
- (٢٢) سفيان بن خالد الأسدي: الكوفي، أسند عنه، من أصحاب الصادق عليه السلام. التفرشي، نقد الرجال، ٣٣٣/٢.
- (٢٣) النوري، مستدرك الوسائل، ١٧ / ٣٠٩ ح. ٣.
- (٢٤) الشعراء، ٢٢٤
- (٢٥) النوري، مستدرك الوسائل، ١٧ / ٣١٠ ح. ٥.
- (٢٦) السيد البروجردي (ت ١٣٨٣ هـ)، جامع أحاديث الشيعة، ١ / ٢٩٦.
- (٢٧) المصدر نفسه، ١ / ٢٩٦.
- (٢٨) البستي، صحيح ابن حبان، ٢ / ٢٥٣ ح. ٢.
- (٢٩) ابن حجر، فتح الباري، ١١ / ٣٣.
- (٣٠) النوري، مستدرك الوسائل، ١٧ / ٢٥٨ ح. ١١.
- (٣١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ١ / ٤٢١، والأماشي، ٤٩٦، ح. ٥.
- (٣٢) ينظر: الزريجاوي، عادل زامل الزريجاوي، قواعد علم الحديث عند أئمة هل البيت عليهم السلام، ص ٣٣.
- (٣٣) القاضي، دعائم الاسلام، ١ / ٩١؛ النوري، مستدرك الوسائل، ١٧ / ٢٥٣ ح. ١.
- (٣٤) الكليني، الكافي، ١ / ٦٢.
- (٣٥) الكليني، الكافي، ١ / ٦٥.
- (٣٦) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ٢٧ / ١٦٨.
- (٣٧) التوبة، ١٢٢.
- (٣٨) الصدوق، علل الشرائع، ١ / ٨٥. الحديث الرابع.
- (٣٩) التوبة، ١٢٢.
- (٤٠) الصدوق، علل الشرائع، ١ / ٨٥. الحديث الرابع.

- (٤١) التوبة، ١٢٢.
- (٤٢) الصدوق، معاني الاخبار، ١٥٧.
- (٤٣) التوبة، ١٢٢.
- (٤٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ١٤٠/٢٧.
- (٤٥) محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥هـ)، تعليقة على منهج المقال، ص ٢٤٥؛ وقال الخوئي (ت ١٤١٣هـ): علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق: من مشايخ الصدوق، ذكره مترضيا عليه "معجم رجال الحديث، ٢٧٨/١٢.
- (٤٦) ينظر بتصريف: الشاهرودي، مستدركات علم رجال الحديث، ٣٠٠/٥.
- (٤٧) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٣٧٣.
- (٤٨) الكليني، سماء المقال في علم الرجال، ٢٥٣/١.
- (٤٩) ينظر بتصريف: الشاهرودي، مستدركات علم رجال الحديث، ٤٩٢/٦.
- (٥٠) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ١٩٨.
- (٥١) العلامة الحلي، خلاصة الاقوال، ٣٥٩.
- (٥٢) الشاهرودي، الشيخ علي النمازي، مستدركات علم رجال الحديث، ٢٢٨-٢٢٩/٤.
- (٥٣) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٨٣.
- (٥٤) الطوسي، الفهرست، ٨٣.
- (٥٥) ينظر: ابن الغضائري، رجال ابن الغضائري، ١١٢.
- (٥٦) الشاهرودي، مستدركات علم رجال الحديث، ٥٠٥ /١.
- (٥٧) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٣٢٦.
- (٥٨) ينظر: النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٣٢٦.
- (٥٩) الفضلي، أصول البحث، ١٠١.
- (٦٠) ينظر: النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٢٤٩.

- (٦١) يراد بهذا المصطلح في علم الحديث، هو الوقوف على خلاصة تقييم علماء الرجال لكل راوي ثم إنزال قاعدة (النتيجة تتبع أخس المقدمات) على مجموع اوصاف رواة السند ككل ؛ للوقوف على صفة الحديث، هل هو يقع ضمن الحديث الصحيح أو الموثق أو الحسن أو القوي أو الضعيف.
- (٦٢) محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥هـ)، تعليقة على منهج المقال، ص ٢٤٥؛ وقال السيد الخوئيمن مشايخ الصدوق، ذكره مترضيا عليه " . الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، معجم رجال الحديث، ٢٧٨/١٢.
- (٦٣) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٣٧٣.
- (٦٤) الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال، ٢٥٣/١.
- (٦٥) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ١٩٨.
- (٦٦) الشاهرودي، الشيخ علي النمازي، مستدركات علم رجال الحديث، ٢٢٨-٢٢٩.
- (٦٧) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٨٣.
- (٦٨) الطوسي، الفهرست، ٨٣.
- (٦٩) النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٣٢٦.
- (٧٠) ينظر: النجاشي، أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ٢٤٩.
- (٧١) الحديث الضعيف هو: "ما اشتمل طريقه على: مجروح بالفسق، أو بالكذب، أو بالحكم عليه بالجهالة، أو بأنه وضاع، أو بشيء من أشباه ذلك" . الميرداماد، محمد باقر، الرواشح السماوية، ٧٢.
- (٧٢) الحديث الحسن هو: "ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح مدحا مقبولا، معتدا به غير معارض بدم من غير نص على عدالته" . النوري، حسين الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ٥/٢٦٠، وينظر: الميرداماد، محمد باقر الحسيني، الرواشح السماوية، ٧٢.
- (٧٣) النتيجة تتبع أخس المقدمتين: يعني إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة، لأن السلب أخس من الإيجاب . وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية، لأن الجزئية

أخس من الكلية . وهذا الشرط واضح ، لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معا ، فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما . المظفر، المنطق، ص ٢٤٥.

(٧٤) النووي(٦٧٦هـ) في شرح صحيح مسلم، ٩١/١١.

(٧٥) الايجي(٧٥٦هـ) في المواقف، ٢١/١.

(٧٦) جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، في الجامع الصغير، ٤٨/١.

(٧٧) المتقي الهندي(٩٧٥هـ)، كنز العمال، ١٣٦/١٠.

(٧٨) قال باحث: "فقد توارد السؤال عن حديث: "اختلاف أمتي رحمة" فأقول، وبالله أستعين: حديث "اختلاف أمتي رحمة" ولفظ "اختلاف أصحابي رحمة" من الأحاديث المشتهرة، قال العلامة اللكنوي في "غيث الديمة، ص ٥: "هما حديثان صحيحان معنى؛ وإن تكلم في ثبوتها مبنى" فهذان شيان:

أولهما : المبنى: وفيه يقول الحافظ السخاوي كما في "الأجوبة المرضية" (١٠٤/١-١٠٥): "قرأت بخط شيخنا - يعني: الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى - (حديث اختلاف أمتي رحمة حديث مشهور على الألسنة وذكره أيضا البيهقي في رسالته إلى الشيخ العميد نسيب الأشعرية، وقال فيها: (روي عن النبي ﷺ أنه قال: "اختلاف أمتي رحمة") وروى البيهقي في "المدخل" من طريق القاسم بن محمد قال: "اختلاف أمة محمد رحمة لعباد الله" ١. هـ وروى الطبراني والديلمي كلاهما من طري جوير عن الضحاك عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: "اختلاف أصحابي لكم رحمة" وجوير ضعيف والضحاك لم يلق ابن عباس.) وبنحوه في "المقاصد الحسنة، ص ٢٦-٢٧).

تنبيه: قول السبكي الكبير في "قضاء الأرب في أسئلة حلب، ص ٢٦٣): "هذا الحديث ليس معروفا عند المحدثين... ولا أظن له أصلا" ١. هـ فأجاب عنه ابنه التاج السبكي رحمه الله تعالى بقوله كما في "الإبهاج، ١٨/٣): "ولو لم يكن له أصل لما ذكره البيهقي" وقال الحافظ السيوطي في "جامع الأحاديث، ١٥٧/١): "ولعل الحديث خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا".

والثاني: المعنى: فمحمول على أحكام الفروع المختلفة ونحوها؛ (فهذا جعله الله رحمة وكرامة للعلماء ، وهو المراد بحديث : "اختلاف أمتي رحمة") قاله الخطابي رحمه الله تعالى في أعلام الحديث (٢١٨/١). وقال العلامة الألوسي رحمه الله تعالى في "التفسير" (٢٥/٤) : "وكون حديث: "اختلاف أمتي رحمة" ليس معروفا عند المحدثين أصلا لا يخلو عن شيء! فقد عزاه الزركشي في "الأحاديث المشتهرة" إلى كتاب "الحجة" لنصر المقدسي، ولم يذكر

سنده ولا صحته، ولكن ورد ما يُقَرَّب في الجملة ما نقل عن السلف؛ فالحق الذي لا محيد عنه: أن المراد اختلاف الصحابة - رضي الله عنهم - ومن شاركهم في الاجتهاد كالمجتهدين المقتدى بهم من علماء الدين ليسوا بمبتدعين، وكون ذلك رحمة لضعفاء الأمة ومن ليس في درجتهم مما لا ينبغي أن ينتطح فيه كبشان، ولا يتنازع فيه اثنان. فليفهم".
والخلاصة: أن الحديث "اختلاف أمتي رحمة" متكلم فيه، وقد رواه الطبراني وغيره، لكن بلفظ: "اختلاف أصحابي لكم رحمة" وحسن معناه الحافظ السيوطي والمناوي في آخرين. قال العلامة أحمد رضا خان الحنفى في: "الهاد الكاف" (ص/١٣٩): "نرى بعض الجهال وقليلي العلم يقولون -بعد ما رأوا فضيلة السند والإتصال-: إن ما روي بغير سند لا يقبل على الإطلاق... نقول لهم: هذا اختراع محض، وبدعة شنيعة، وبغي على ما أجمع عليه المشاهير من المحدثين والجماهير من الفقهاء". ينظر: صالح بن الأسمرى، حديث (اختلاف أمتي رحمة)... مبنى ومعنى.

(٧٩) المناوي (ت١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ٢٧١/١.

(٨٠) مكتبة أهل البيت عليه السلام الالكترونية (قرص ليزري عدد ٢): مركز المصطفى للدراسات الإسلامية، قم، إيران.

(٨١) حديث: (اختلاف أمتي رحمة) زعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له لكن ذكره الخطابي في غريب الحديث مستطردا وأشعر بأن له أصلا عنده وقال السيوطي أخرجه نصر المقدسي في الحجة والبيهقي في الرسالة الأشعرية بغير سند وأورده الحلبي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا والله أعلم انتهى وقال الزركشي أخرجه نصر المقدسي في كتاب الحجة مرفوعا والبيهقي في المدخل عن القاسم بن محمد قوله وعن عمر بن عبد العزيز قال ما سرنى لو أن أصحاب محمد لم يختلفوا لأنهم لو لم يختلفوا لم يكن رخصة قال السيوطي وهذا يدل على أن المراد اختلافهم في الأحكام وقيل المراد اختلافهم في الحرف والصنائع ذكره جماعة فسيحان من أقام العباد فيما أراد وفي مسند الفردوس من طريق جوير عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعا اختلاف أصحابي لكم رحمة وذكر ابن سعد في طبقاته عن القاسم بن محمد قال كان اختلاف أصحاب محمد ﷺ رحمة للناس قلت ومفهومه أن اختلاف غير هذه الأمة رحمة ونقمة". علي القاري (ت١٠١٤هـ)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)، ص ١٠٨.

- (٨٢) العجلوني، الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ٦٤/١.
- (٨٣) الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تخريج الأحاديث والآثار، ٢٣٠/٢؛ ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، ٣٥٩/٢٢.
- (٨٤) الشيخ السبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص ٥٦٢.
- (٨٥) الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تخريج الأحاديث والآثار، ٢٣١/٢.
- (٨٦) محمد جواد مغنية، التفسير الكاشف، ١١٩/٤.
- (٨٧) السيوطي، الجامع الصغير، ٦٦٤/٢. المتقي الهندي، كنز العمال، ١٨٤/١.
- (٨٨) المجلسي، بحار الانوار، ٢٢٤/١.
- (٨٩) سيد محمد قلي كتوري لكهنوي (ت ١٢٦٠هـ)، تشييد المطاعن لكشف الضغائن (فارسي)، ٣٣٥/٩.
- (٩٠) ينظر: الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، جنة المأوى، ٢١١.
- (٩١) التوبة، ١٢٢.
- (٩٢) الانفال، ٤٦.
- (٩٣) آل عمران، ١٠٣.
- (٩٤) الصف، ٤.

قائمة المصادر والمراجع

- خير ما نبتدئ به هو: ﴿ القرآن الكريم ﴾
١. الإيجي، عضد الدين، عبد الرحمان بن أحمد القاضي (ت ٧٥٦هـ)، المواقف في علم الكلام، تح: عبد الرحمن عميرة، ط: ١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٧-١٩٩٧م.
 ٢. البرقي، ابو جعفر، أحمد بن محمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ)، المحاسن، تح: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، ط: ١، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ١٣٧٠هـ.
 ٣. البروجردي، حسين الطباطبائي (ت ١٣٨٣هـ)، جامع أحاديث الشيعة، المطبعة: المطبعة العلمية- قم، ١٣٩٩.
 ٤. البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١٨، تحقيق شعيب الأرناؤوط.

٥. التفرشي، مصطفى بن الحسين الحسيني (القرن الحادي عشر)، نقد الرجال، ط: ١، مطبعة: ستارة، قم، ١٤١٨هـ.
٦. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ط الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
٧. الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٤، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
٨. الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تح: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط: ٢، مهر، قم، إيران، ١٤١٤هـ.
٩. الروكي، محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، ط: منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط، الأولى ١٤١٤هـ.
١٠. الزبيدي، محمد بن محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي شيري، ط: ١، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م.
١١. الزريجاوي، عادل زامل عبد الحسين الزريجاوي، قواعد علم الحديث عند أئمة هل البيت عليه السلام، أطروحة دكتوراه.
١٢. زكريا، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩.
١٣. الشاهرودي، علي النمازي (ت ١٤٠٥هـ)، مستدركات علم رجال الحديث، ط: ١، حيدري، طهران، ١٤١٤هـ.
١٤. الصدوق، أبو جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، الأمالي، تح: قسم الدراسات الإسلامية، ط: ١، مؤسسة البعثة، قم، إيران، ١٤١٧هـ.
١٥. الصدوق، محمد بن علي ابن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، علل الشرائع، تحقيق: تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها- النجف الأشرف، ١٣٨٦-١٩٦٦م.
١٦. الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، من لا يحضره الفقيه، ط: ٢، قم، إيران، ١٤٠٤هـ.
١٧. الطريحي، فخر الدين (ت ١٠٨٥ هـ)، مجمع البحرين، ط: ٢، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، قم، إيران، ١٤٠٨هـ.
١٨. الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، الفهرست، ط: ١، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٧هـ.

١٩. العجلوني، الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، د.ت.
٢٠. العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط: ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
٢١. عوامه، محمد، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، ط: ٢، دار البشائر، بيروت، ١٩٩٨م.
٢٢. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، كتاب العين، تح: الدكتور مهدي المخزومي الدكتور إبراهيم السامرائي، ط: ٢، الصدر، إيران، ١٤١٠ هـ.
٢٣. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب الشيرازي (ت ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، ط: ١، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، سنة الطبع: ١٣٠٦ هـ.
٢٤. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب شرح الوجيز، المكتبة العلمية، بيروت.
٢٥. القاري، علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)، د.ت.
٢٦. القاضي، أبو حنيفة، النعمان بن محمد بن منصور التميمي المغربي (ت ٣٦٣هـ)، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل البيت رسول الله ﷺ، ط: ١، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٦٣م.
٢٧. قلعجي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط: ٢، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
٢٨. كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، جنة المأوى، تحقيق/ السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، تقديم: مهدي الانصاري، مؤسسة الشهيد الانصاري القومي لآحياء التراث، قم، ١٤٢٠هـ.
٢٩. كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، جنة المأوى، تحقيق: السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، تقديم: مهدي الانصاري، مؤسسة الشهيد الانصاري القومي لآحياء التراث، قم، ١٤٢٠هـ.
٣٠. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣١. الكلباسي، أبو الهدى، كمال الدين بن محمد (الميرزا أبو المعالي) بن محمد إبراهيم الكلباسي (ت ١٣٥٦هـ)، سماء المقال في علم الرجال، تح: محمد الحسيني القزويني، ط: ١، امير، قم، إيران، ١٤١٩هـ.
٣٢. الكليني، أبو جعفر، محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي (ت ٣٢٩ هـ)، الكافي، تعليق: علي أكبر غفاري، ط: ٥، مطبعة: الحيدري، طهران، إيران، ١٣٦٣هـ.
٣٣. لكهنوي، سيد محمد قلي كنتوري لكهنوي (ت ١٢٦٠هـ)، تشييد المطاعن لكشف الضغائن (فارسي)، د.ت.
٣٤. المتقي الهندي، علي (ت ٩٧٥هـ)، كنز العمال، تحقيق: ضبط وتفسير: الشيخ بكري حبابي، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت - لبنان، سنة الطبع: ١٤٠٩-١٩٨٩ م.
٣٥. المصري، ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم المصري (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط: ١، نشر أدب الحوزة، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.
٣٦. المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ.
٣٧. المير داماد، محمد باقر الحسيني الأسترآبادي (ت ١٠٤١هـ)، الرواشح السماوية، تح: غلام حسين قيصريه، ونعمة الله الجليلي، ط: ١، دار الحديث، قم، إيران، ١٤٢٢ هـ.
٣٨. ميشيل جايل، علم النفس ومشكلات الحياة الاجتماعية، ترجمة عبد الستار ابراهيم، دار الكتب الجامعية، القاهرة، سنة الطباعة: ١٩٧٣م.
٣٩. النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الأسدي (ت ٤٥٠ هـ)، رجال النجاشي، ط: ١، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، ١٤١٦هـ.
٤٠. النوري، الحسين بن محمد تقي الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ)، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، تح: مؤسسة آل البيت عليه السلام "لإحياء التراث، ط: ١، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ١٤٠٨-١٩٨٧م.
٤١. النووي (ت ٦٧٦هـ)، شرح صحيح مسلم، دار الكتاب العربي، لبنان: ١٩٨٧م.
٤٢. النيسابوري، أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: يوسف المرعشلي.
٤٣. النيسابوري، مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، الناشر: دار الفكر- بيروت، د.ت.
٤٤. الوحيد البهبهاني، محمد باقر الأصفهاني (ت ١٢٠٥ هـ)، تعليقة على منهج المقال، ط: ١، قم، إيران، ١٢٣٩هـ.